

مذكرة تركيبية حول الأثر الميزانياتي لأهم السياسات العمومية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026

تفعيلا للتوجهات الملكية السامية، يهدف مشروع قانون المالية لسنة 2026 إلى تعزيز مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي، تماشيا مع النموذج التنموي الجديد، وبناء اقتصاد تنافسي، أكثر تنوعا وانفتاحا، وذلك في إطار ماكرو-اقتصادي سليم ومستقر.

ويعكس هذا المشروع أيضًا الرؤية الملكية، الداعية إلى اعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة تروم إحداث تحول عميق في المقاربات التقليدية للتنمية الاجتماعية. وترتكز هذه المقاربة المتجددة على تثمين الخصوصيات المحلية، وترسيخ الجهوية المتقدمة، وكذا على مبدأ التكامل والتضامن بين المجالات الترابية.

وتماشيا مع هذا التوجه الاستراتيجي، يتمحور مشروع قانون المالية لسنة 2026 حول الأولويات التالية: توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة، إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية المجالية المندمجة، مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، فضلا عن مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

ولمواكبة تنفيذ هذه التوجهات، تمت تعبئة مجهود ميزانياتي بما يتناسب مع حجم الطموحات التي أعلنتها الحكومة. حيث يُقدر إجمالي نفقات الدولة بـ 761.3 مليار درهم سنة 2026 منها 527.6 مليار درهم برسم نفقات الميزانية العامة، 167.5 مليار درهم للحسابات الخصوصية للخرينة، حوالي ملياري درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وكذا 64.2 مليار درهم موجّهة لاستهلاكات الدين العمومي المتوسط وطويل الأجل.

وفي هذا السياق، يتّسم مشروع قانون المالية لسنة 2026 بمجهود استثنائي، يروم تقليص عجز الميزانية، ليستقر في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام، أي بانخفاض قدره 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2025. ويعزى هذا المسار الإيجابي إلى ارتفاع تحملات الدولة (+5,54%) بشكل متحكم فيه وأقل حدة من وتيرة تطور الموارد (+8,32%)، حيث استفادت هذه الأخيرة من التحسن الملحوظ للموارد الجبائية.

وفي هذا السياق، يعرض فيما يلي الأثر الميزانياتي لأهم السياسات العمومية المرتبطة بالأوراش التي تم إطلاقها، وبالإصلاحات والاستراتيجيات الجاري تنفيذها:

1. ارتفاع كتلة الأجور، ارتباطا بتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن الحوار الاجتماعي

في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026، تعرف نفقات الموظفين ارتفاعا بمقدار 15,06 مليار درهم (+8,35%)، منها 11,142 مليار درهم مخصصة لتفعيل الالتزامات المنبثقة عن مخرجات الحوار الاجتماعي. وستمكن هذه الاعتمادات الإضافية من تمويل التدابير المتعلقة بالزيادة في الأجور وكذا إحداث مناصب مالية جديدة، مع مواصلة الجهود لفائدة قطاع التربية الوطنية، الذي خصص له غلاف مالي إضافي بلغ 4,876 مليار درهم.

جدول رقم 1: الاعتمادات المتوقعة برسم نفقات الموظفين (مليون درهم)

التطور%	الفارق	مشروع قانون المالية لسنة 2026	قانون المالية لسنة 2025	نفقات الموظفين
8,35	+15.060	195.331	180.271	

فيما يخص مصالح الدولة، فإن إحداث المناصب المالية يعرف منحنى تصاعدي، حيث من المنتظر إحداث 36.895 منصباً خلال سنة 2026، مقابل 28.906 منصباً برسم قانون المالية لسنة 2025. ويأتي ذلك، على وجه الخصوص، في إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الموارد البشرية في كل من قطاع الصحة والحماية الاجتماعية (8.000 منصب). وزارة الداخلية (13.000 منصب) وكذا إدارة الدفاع الوطني (5.500 منصب).

وفيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية، فسيتم إحداث 19.344 منصباً مالياً، وذلك دعماً لأهداف تعزيز التأطير التربوي وتنزيلاً لخارطة الطريق 2022-2026.

2. تعزيز المجهودات الميزانية المخصصة لقطاع التربية

نظراً للعناية الموصولة التي يحظى بها قطاع التربية الوطنية، تم تعزيز المجهودات الميزانية الموجهة لهذا القطاع، الذي رصد له غلاف مالي إجمالي يبلغ 97,107 مليار درهم، مسجلاً زيادة قدرها 11,495 مليار درهم (+13,43%) مقارنة بسنة 2025. وفي هذا الإطار سيتم العمل خلال سنة 2026 على التسريع بتعميم التعليم الأولي، عبر إحداث ما يقارب 4.800 قسم جديد برسم السنة الدراسية 2026-2027، ليلبغ عددها الإجمالي ما يناهز 40.000، وليتجاوز بذلك العدد المتوقع للمستفيدين من التعليم الأولي مليون تلميذ وتلميذة.

جدول رقم 2: مجموع اعتمادات الأداء (مليون درهم)

التطور%	الفارق	مشروع قانون المالية لسنة 2026	قانون المالية لسنة 2025	التربية الوطنية والتعليم الأولي
+13,43	+11.495	97.107	85.612	

وستتم مواصلة تحسين جودة التكوين عبر توسيع شبكة "مدارس الريادة" لتشمل 6.626 مدرسة ابتدائية و1.286 إعدادية خلال الموسم الدراسي 2026-2027، في أفق تعميمها الكلي خلال الفترة 2027-2028.

علاوة على ذلك، سيتم تعزيز العرض المدرسي عبر افتتاح 170 مؤسسة تعليمية جديدة، برسم الدخول المدرسي 2026-2027، بالإضافة إلى إطلاق أشغال بناء 193 مؤسسة إضافية خلال سنة 2026.

وبالموازاة مع ذلك، ستتواصل الجهود الرامية لتحسين ظروف التمدرس، من خلال تحسين ظروف الاستقبال في الداخليات ومؤسسات "دار الطلبة"، وكذا توسيع النقل المدرسي، لفائدة 730.000 تلميذ في أفق سنة 2027.

وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من هذه الاعتمادات المالية يتم تحويلها إلى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، المكلفة بالتنفيذ الفعلي لمهام قطاع التربية الوطنية.

وعلى صعيد آخر، رصد مشروع قانون المالية لسنة 2026 غلفاً مالياً إضافياً بقيمة 881,44 مليون درهم (+5,36%) لفائدة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع 17,315 مليار درهم. وستمكن هذه الاعتمادات من مواكبة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية المدرجة في إطار البرنامج الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030 (ميثاق التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار 2030 (ESRI).

ويظل التكوين المهني بدوره محورياً أساسياً يهدف إلى تعزيز رأس المال البشري، حيث خصص لهذا القطاع ميزانية قدرها حوالي 1,518 مليار درهم، تهتم بشكل خاص بتطوير عرض التكوين المهني ومواصلة إطلاق مدن المهن والكفاءات، إلى جانب دعم تعميم التكوين المهني بالتدرج.

3. تعزيز الدعم الموجه للقطاعات الاجتماعية، وخاصة قطاعات الصحة والثقافة والشباب

يعكس مشروع قانون المالية لسنة 2026 استمرار تكثيف الجهود لفائدة قطاع الصحة حيث خصصت له ميزانية إجمالية تناهز 42,4 مليار درهم، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة تقدر بحوالي 9,78 مليار درهم (+30,03%). ويأتي هذا في إطار مواكبة الجهود الرامية لمواكبة الدينامية التي تم إطلاقها من أجل تعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز العرض الصحي على مستوى التراب الوطني.

جدول رقم 3: مجموع اعتمادات الأداء (مليون درهم)

التطور%	الفارق	مشروع قانون المالية لسنة 2026	قانون المالية لسنة 2025	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
+30,03	+9.788	42.358	32.576	

وتهم هذه الاعتمادات مجموعة من البرامج والمشاريع، في مقدمتها:

- بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية بالرباط (ابن سينا)، بني ملال، كلميم والراشيدية، مما سيمكن من تعزيز الطاقة الاستيعابية الوطنية بأكثر من 3.800 سرير؛
- تعزيز العرض الاستشفائي من خلال مواصلة بناء مراكز استشفائية جهوية وإقليمية ومستشفيات القرب، لتوفير 2.433 سريراً إضافياً؛
- إطلاق عملية تأهيل وتجديد 90 مستشفى على مستوى جميع جهات المملكة؛
- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الصحية؛

- مواصلة برنامج إعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية؛
- إطلاق برنامج بناء 12 مركزا جهويا لتحاقن الدم؛
- تفعيل المجموعات الصحية الترابية، في أفق تعميمها التدريجي على جميع جهات المملكة؛
- تحويل مبالغ مالية لفائدة صندوق دعم التماسك الاجتماعي والحماية الاجتماعية برسم مساهمة الوزارة في تمويل نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض "AMO تضامن".

كما تسجل الاعتمادات المخصصة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة أيضا زيادة قدرها +11,89% مقارنة بقانون المالية لسنة 2025، لترتفع الميزانية الإجمالية للوزارة إلى 1,23 مليار درهم. وترجم هذه الزيادة إرادة الحكومة في مواصلة الجهود المبذولة في مجال التنمية الاجتماعية، والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والطفولة والأشخاص المسنين.

وستمكن هذه الاعتمادات بشكل أساسي من دعم البرامج التالية: رصد إعانات خاصة بالجمعيات الناشطة في مجال التنمية الاجتماعية؛ وضع نظام وطني لتقييم الإعاقة؛ إحداث وتجهيز فضاءات "الأسرة" المخصصة لاستقبال ومواكبة وتوجيه الأشخاص المسنين والأسر وكذا صرف تحويلات لفائدة التعاون الوطني والوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، وذلك دعما لمهامهما.

وقد تم تخصيص ميزانية قدرها 1,427 مليار درهم لقطاع الثقافة، بزيادة بقيمة 115,23 مليون درهم مقارنة بسنة 2025 (+8,79%). ستمكن هذه الاعتمادات من دعم مجموعة من المشاريع من بينها ترميم واثمين موقع "سجلماسة" بالريصاني وصرف تحويلات لفائدة الحساب المرصد لأمر خصوصية المسعى "الصندوق الوطني للعمل الثقافي"، وذلك من أجل دعم تنظيم التظاهرات الثقافية والقطاعات الفنية. كما تشمل هذه الميزانية تحويلات أخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالمساهمة في إنجاز المتحف الوطني للآثار وعلوم الأرض وكذا تحويلات لفائدة الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع لجهة الشرق لتعزيز البنيات التحتية الثقافية وتنوع العرض الثقافي بالجهة.

كما تسجل الميزانية المخصصة لقطاع الشباب ارتفاعا بمبلغ 205,24 مليون درهم، لتصل إلى غلاف مالي إجمالي قدره 2,33 مليار درهم (+9,68%)، وسيتمكن ذلك بالخصوص من مواصلة بناء وتجهيز كل من دور الشباب ومراكز التخييم وكذا مراكز حماية الطفولة.

4. دعم متواصل من أجل تعميم الحماية الاجتماعية

يعكس مشروع قانون المالية لسنة 2026 حرص الحكومة على تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للأسر من خلال تعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر هشاشة من الساكنة. ولهذه الغاية، تمت تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 36,50 مليار درهم على مستوى صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك دون احتساب الرصيد المرحل من السنة المالية 2025.

وسيمكن هذا الغلاف المالي من مواصلة تنزيل ورش التأمين الإجباري الأساسي عن المرض عبر نظام " AMO تضامن" المخصص لتغطية الأشخاص من الفئات المعوزة غير القادرين على أداء اشتراكاتهم. من جهة أخرى، ستوجه هذه الاعتمادات لمواكبة آلية الدعم الاجتماعي المباشر، والتي استفادت منها حوالي 4 ملايين أسرة عند متم شتنبر 2025.

وستشهد سنة 2026 بالخصوص رفع القيمة الشهرية لإعانات الأطفال بمبالغ تتراوح بين 50 و100 درهم لكل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل، وذلك بالموازاة مع تفعيل الإعانة الخاصة بالأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

وأخيراً، سيتواصل العمل على تفعيل باقي مرتكزات تعميم الحماية الاجتماعية، لا سيما توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.

5. الالتزام الثابت بتعزيز الاستثمار العمومي وإنجاز الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

◀ سيتم من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026 مواصلة تنزيل المشاريع الرامية إلى التدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية، وذلك باعتباره ورشا وطنيا في صلب أولويات الحكومة. وقد تم تخصيص غلاف مالي مهم لهذه الغاية ضمن "برنامج الماء" يتمثل في اعتمادات أداء تبلغ 11,33 مليار درهم واعتمادات التزام قدرها 17,15 مليار درهم. وسيمكن هذا من مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027 (PNAEPI)، وذلك عبر مجموعة من المشاريع المهيكلية.

وتشمل الإجراءات المبرمجة على وجه الخصوص، مواصلة تنزيل برنامج بناء السدود، من خلال استكمال بناء 16 سدًا كبيراً وبرمجة أشغال بناء سدين كبيرين جديدين، وكذا تسريع إنجاز مشاريع نقل المياه بين الأحواض المائية، لاسيما من حوض واد اللوكوس إلى حوض أم الربيع، مروراً بأحواض سبو وأبي رقرق.

وبالموازاة مع ذلك، يرتقب مواصلة تنفيذ خارطة الطريق لمشاريع تحلية مياه البحر، بهدف تأمين أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنوياً، إضافة إلى تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي وكذا دعم البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة.

◀ من جهة أخرى، يواصل مشروع قانون المالية لسنة 2026 نهجه الداعم لأوراش البنيات التحتية الكبرى، باعتبارها رافعة أساسية لتعزيز التنافسية الاقتصادية. ولهذه الغاية، ومن دون احتساب الاعتمادات المدرجة في إطار "برنامج الماء"، تم رصد اعتمادات أداء مهمة برسم ميزانية الوزارة المكلفة بالتجهيز بلغت 8,79 مليار درهم، مسجلة ارتفاعاً قدره 999,48 مليون درهم (+12,83%) مقارنة بسنة 2025، فضلاً عن اعتمادات التزام تناهز 23,3 مليار درهم.

وسيمكن هذا المجهود المالي من دعم الاستثمارات في قطاع الطرق، ولاسيما تمويل المشاريع المدرجة ضمن برامج التنمية الجهوية وإنجاز الطريق السيار بين كرسيف والناظور، فضلاً عن مشاريع الربط الطرقي بميناء الناظور غرب المتوسط.

كما ستخصص هذه الاعتمادات لدعم تطوير البنيات التحتية الخاصة بالموانئ، وذلك عبر مواصلة أشغال بناء ميناء الداخلة الأطلسي الجديد، خاصة تلك المتعلقة بإرساء البنيات التحتية الضرورية لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، وحماية الساحل بمنطقة سيدي موسى بمدينة سلا، إضافة إلى استكمال توسيع منشآت الحماية بميناء الدار البيضاء.

◀ بالموازاة مع ذلك، تم تخصيص ميزانية قدرها 2,13 مليار درهم لوزارة النقل واللوجستيك، الموجهة أساساً إلى تعزيز البنيات التحتية للسكك الحديدية، من خلال مواصلة تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية (2024-2030)، وتمديد خط القطار فائق السرعة إلى مدينة مراكش، وتطوير شبكة القطار السريع الجهوي (RER)، بالإضافة إلى أشغال الربط السككي بميناء الناظور غرب المتوسط.

6. مواصلة الجهود الداعمة للتحويل الرقمي

يعتبر التحويل الرقمي أحد المحاور الأساسية في مشروع قانون المالية لسنة 2026، حيث حُصص له غلاف مالي قدره 1,653 مليار درهم يُوجه بشكل أساسي إلى مواصلة تنفيذ استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"، من خلال الدعم المالي لصندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية.

وتشمل المشاريع المبرمجة على وجه الخصوص، إطلاق عرض خاص لمواكبة وتمويل المقاولات الناشئة (Startups)، وكذا تعزيز وتطوير المنظومة المتعلقة بها.

7. تعزيز الولوج إلى سكن لائق وضمان ظروف عيش لائقة

يواصل مشروع قانون المالية لسنة 2026 دعم الجهود الرامية إلى تسهيل الولوج إلى السكن وتوفير ظروف معيشية لائقة من خلال تخصيص غلاف مالي قدره 6,162 مليار درهم لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، مسجلاً ارتفاعاً قدره 216,31 مليون درهم (+3,64%). وتساهم هذه الاعتمادات، على وجه الخصوص، في تمويل نظام الدعم المباشر للسكن، من خلال تحويلات مالية إلى صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري.

وستعرف سنة 2026 توسيع قاعدة المستفيدين من هذا الدعم المباشر لتشمل المالكين على الشياخ الراغبين في اقتناء سكنهم الرئيسي.

كما تساهم هذه الاعتمادات في تمويل مشاريع القضاء على السكن غير اللائق، ودعم المشاريع المرتبطة بسياسة المدينة، إضافة إلى المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الوطني لتطوير المراكز القروية الناشئة. ويعكس هذا المجهود المالي أيضاً تعزيز الدعم الموجه للوكالات الحضرية.

8. تسريع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الهادفة إلى بناء اقتصاد تنافسي أكثر انفتاحاً وأكثر تنوعاً

◀ تؤكد الحكومة من جديد التزامها الراسخ بدعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص، وذلك في إطار تنفيذ خارطة الطريق 2023-2026 الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال والتزليل التدريجي للميثاق الجديد للاستثمار.

وفي هذا السياق، تم تخصيص غلاف مالي إجمالي قدره 3,8 مليار درهم للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية. وستمكن هذه الاعتمادات من مواكبة المستثمرين عبر صندوق إنعاش الاستثمارات، وذلك من خلال أنظمة دعم الاستثمار المنصوص عليها في الميثاق الجديد، والمتمثلة في نظام

الدعم الأساسي، نظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي ونظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وتشمل هذه الميزانية أيضا البرامج المتعلقة بدعم وتطوير المنظومات الصناعية. ومن جانب آخر، سيتم تعزيز دور صندوق محمد السادس للاستثمار، الذي يساهم في دعم الأنشطة الإنتاجية ومواكبة تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى بما يعادل 45 مليار درهم.

◀ يواصل مشروع قانون المالية لسنة 2026 دعم القطاع الفلاحي، من خلال تخصيص غلاف مالي قدره 18,83 مليار درهم لفائدة وزارة الفلاحة، وذلك من أجل تعزيز الجهود المبذولة في إطار تنفيذ استراتيجية "الجيل الأخضر"، لا سيما عبر دعم مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد، التي تمول من طرف صندوق التنمية الفلاحية.

كما ستتم مواصلة إنجاز البرامج المتعلقة بتعزيز أنظمة الري والتدبير المستدام للموارد المائية، من خلال دعم عدد من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تحلية مياه البحر لأغراض الري، وذلك في مناطق سوس-ماسة، أم الربيع، تارودانت، بوجدور والجهة الشرقية. وتندرج ضمن هذه الدينامية كذلك مشاريع توسيع المساحات المسقية، ومواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه السقي.

إضافة إلى ذلك، يساهم القطاع المكلف بالفلاحة في الحفاظ على الثروة الحيوانية والنباتية وضمان السلامة الصحية للمنتجات الغذائية، من خلال الدعم المالي الموجه للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA)، لتمكينه من الاضطلاع بمهامه على الوجه الأمثل.

◀ استمرار دعم التنمية والنهضة الصناعية الوطنية من خلال تخصيص غلاف مالي قدره 2,169 مليار درهم لوزارة الصناعة والتجارة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026. وتهدف هذه الاعتمادات بالأساس إلى دعم الاستثمار عبر الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتطوير غرف التجارة والصناعة والخدمات، وتعزيز مشروع "طنجة تيك"، إضافة إلى دعم إنجاز سوق الجملة بالدار البيضاء، والمنطقة الصناعية بالناظور غرب المتوسط، ومنطقة التسريع الصناعي بفاس، فضلاً عن تعزيز المنصة الصناعية المندمجة بالقنيطرة. كما يروم هذا المجهود المالي كذلك تنفيذ خارطة الطريق الجديدة للتجارة الخارجية للفترة 2025-2027.

◀ تخصيص مشروع قانون المالية لسنة 2026 ميزانية تقارب 2 مليار درهم لقطاع السياحة، وذلك لمواكبة تنفيذ خارطة الطريق الخاصة بالقطاع السياحي 2023-2026. ويترجم هذا المجهود المالي أساساً عبر تحويلات مالية لفائدة المكتب الوطني المغربي للسياحة، والشركة المغربية للهندسة السياحية، من أجل دعم أنشطة الترويج والتطوير المتكامل للعرض السياحي الوطني. وتهدف خارطة الطريق هاته إلى تحقيق أهداف طموحة في أفق سنة 2026، تتمثل في: استقطاب 17,5 مليون سائح، تحقيق مداخيل من العملة الصعبة تبلغ 120 مليار درهم وإحداث 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

◀ الالتزام بدعم الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة من خلال تخصيص غلاف مالي إضافي قدره 22,59 مليون درهم لفائدة هذا القطاع. وسيمكن هذا الارتفاع من تمويل عدد من المشاريع ذات الأولوية، منها: الحفاظ على النظم البيئية وتثمينها عبر تهيئة المنتزه الوطني لإفران، تعزيز الشبكة الوطنية لمراقبة جودة الهواء، وإعداد خرائط جيوكيميائية بهدف تحسين المعرفة الجيولوجية والمجالية للتراب الوطني.

كما يدعم مشروع قانون المالية لسنة 2026 المهام الجديدة المتعلقة بإزالة الكربون والاقتصاد الدائري التي تشرف عليها الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية.

9. إطلاق جيل جديد من برامج التنمية المجالية المندمجة، تجسيدا لمقاربة متجددة للتأهيل

الشامل للمجالات الترابية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية

◀ يعد مشروع قانون المالية لسنة 2026 محطة أساسية مكنت من إطلاق جيل جديد من برامج التنمية المجالية المندمجة، وذلك تفعيلاً للتوجهات الملكية السامية. وترتكز هذه البرامج على أربعة محاور أساسية هي: تعزيز التشغيل، تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، التدبير الاستباقي والمستدام للموارد المائية، والتأهيل المجالي المندمج.

وقد تم إعداد برنامج أولوي يتمحور حول عقود أهداف واضحة وقابلة للقياس تحدد الإجراءات المزمع تنفيذها خلال سنة 2026، مع التركيز على المناطق القروية الهشة والمناطق شبه الحضرية وكذا المشاريع القابلة للتنفيذ السريع. كما تولي هذه البرامج عناية خاصة بالمناطق الجبلية والواحات وتنمية الشريط الساحلي.

وفي هذا الإطار، يكرس مشروع قانون المالية هذه التوجهات الجديدة من خلال تعبئة غلاف مالي قدره 20 مليار درهم، مرمج في إطار الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "صندوق التنمية الترابية المندمجة"، يتضمن سقفاً للنفقات يبلغ 5 مليارات درهم، وترخيصات في الالتزام مقدما بقيمة 15 مليار درهم. وتشمل هذه البرامج إجراءات سريعة وذات أثر اجتماعي ومجالي قوي، ترمي إلى تحسين الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، الماء)، وتقليص الفوارق المجالية، وتعزيز صمود المناطق الهشة (شبه الحضرية، القروية، الجبلية أو الواحات)، إضافة إلى تحفيز التشغيل المحلي.

وفي السياق نفسه، تم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة (CREM)، الذي تم من خلاله تحديد 542 مركزاً تمثل 60% من الساكنة القروية. وقد تم إعداد برنامج أولوي يشمل 77 مركزاً قروياً ناشئاً، بينما ستشمل المرحلة الأولى من تنفيذ مخططات عمل المشاريع الترابية 36 مركزاً نموذجياً، بكلفة إجمالية تبلغ 2,8 مليار درهم يتم تمويلها بشكل مشترك بين الدولة والجماعات الترابية.

10. دعم مستمر للقدر الشرائية للمواطنين

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2026 تأكيداً على التزام الدولة المستمر بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال مواصلة التدابير الرامية إلى التخفيف من تأثير تقلبات أسعار المواد الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الإطار، سيتم تعبئة غلاف مالي قدره 13,86 مليار درهم لدعم أسعار غاز البوتان، والسكر، والدقيق الوطني للقمح اللين.

11. التزام راسخ من أجل النهوض بالتشغيل

◀ التأكيد على استمرار الدعم لإنعاش التشغيل سنة 2026، من خلال تخصيص غلاف مالي قدره 2 مليار درهم عبر صندوق النهوض بتشغيل الشباب. وستؤجّه هذه الاعتمادات إلى تنفيذ محاور مختلفة من خارطة الطريق الخاصة بالتشغيل، بما يتماشى مع منظور متكامل لسوق شغل شامل ومرن.

ويركز المجهود المالي أساساً على تعزيز البرامج النشيطة للتشغيل، لاسيما إدماج، تحفيز وتأهيل، والتي سيتم دمجها ودعمها عبر تسريع الرقمنة في خدمات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

كما سيتم تعزيز نظام التكوين المهني بغلاف مالي قدره 1 مليار درهم، يهدف إلى: توسيع برنامج التكوين بالتدرج ليشمل 200 ألف متدرب خلال السنوات الدراسية 2025-2026 و2026-2027، وكذا تطوير التكوين بالتناوب على مستوى التعليم العالي.